

العامل السكاني وأثره في تحقيق الأمن الغذائي في العراق

The population factor and its impact on achieving food security in Iraq

م.د. زهراء عباس هندي: كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق

Dr. Zahraa Abbas Hindi: Faculty of Education for Human Sciences,
University of Basra, Iraq, email: Dr.Zahraa.alsdi@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v2i12.58>

المستخلص:

إن تحقيق الأمن الغذائي شرط أساسي لنجاح التنمية الاقتصادية ومكمل للأمن السياسي والعسكري والاقتصادي وكذلك ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للسكان. وانطلاقاً من أهمية الغذاء لسكان العراق وعلاقته بحجمهم ونموهم السكاني، ومحاولة توفير الغذاء لضمان تلبية احتياجاتهم وتجنب الوقوع تحت ضغوط الدول المنتجة للغذاء الكبرى، فقد هدفت الدراسة للتعرف على واقع السكان وأثر ذلك في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: إن العراق يعاني من تدني أمنه الغذائي بشكل خطير يستدعي وقفه جاده لكل وطني وشريف للنهوض به وإلا فإن الكارثة لا يسلم منها أحد سواء الأجيال الحاضرة أو المستقبلية، كما أن واقع الأمن الغذائي بدأ بالتدري في بداية السبعينات، وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الاستراتيجية والرئيسية عالية جداً، ولكن حصل انهيار فيها في عقد الثمانينات، فتراجع الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب إلى 31%، ثم شهد ارتفاعاً في عقدي التسعينات ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي عشر، إذ بلغ من هذه المجموعة 53% و56% على التوالي، ولكن هذا المستوى ما زال غير مطمأن، بسبب سعة الفجوة الكمية من السلع الغذائية.

الكلمات المفتاحية: السكان في العراق، الأمن، الأمن الغذائي.

Abstract:

Achieving food security is a prerequisite for the success of economic development and complementary to political, military and economic security, as well as ensuring the minimum food needs of the population. And based on the importance of food for the population of Iraq and its relationship to their size and population growth, and the attempt to provide food to ensure that their needs are met and to avoid falling under the pressures of the major food-producing countries, the study aimed to identify the reality of the population and its impact on achieving food security in Iraq, and the study reached a set of results, most notably: Iraq suffers from a dangerous decline in its food security, which calls for every patriotic and honorable person to stand firm to advance it, otherwise the catastrophe will not spare anyone, whether present or future generations, just as the reality of food security began to deteriorate in the early seventies, and the percentage of self-sufficiency was one of the main and strategic food groups It was very high, but there was a collapse in it in the eighties decade, and the self-sufficiency of the grain group declined to 31%, then it witnessed an increase in the nineties and mid-2000s, when it reached 53% and 56% of this group, respectively, but this level It is still not reassuring, due to the widening gap in the quantity of food commodities.

Keywords: population in Iraq, security, food security.

المقدمة:

يعاني العراق شأنه شأن معظم دول العالم من عجز غذائي يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المحلي على الغذاء، وذلك نتيجة العديد من المعوقات والمشكلات ولعل أبرزها في الوقت الحاضر محدودية الموارد الزراعية وتخلفها، وتدني المستوى التقني المستخدم في الإنتاج، واتجاه الطلب الغذائي للزيادة بمعدلات مرتفعة في ضوء معدلات النمو السكاني المتزايدة، والتحسين النسبي في المستوى المعاشي لسكان العراق، الأمر الذي يتطلب الإدراك والوعي لمواجهة طبيعة مشكلة الغذاء وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي من خلال تقليص الفجوة بين الطلب عن المنتجات (أو الاحتياجات الاستهلاكية) الغذائية ومستلزمات إنتاجها وبين ما ينتج فعلا، وذلك بغرض تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية وخاصة الأساسية منها.

مشكلة البحث:

يعاني المجتمع العراقي من نقص حاد في إنتاجه المحلي من الغذاء بسبب عجز القطاع الزراعي رغم وفرة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية مما اضطر هذا المجتمع إلى استيراد معظم حاجاته الغذائية، حيث يعتمد على الخارج في توفير نحو ثلثي رغيف الخبز العراقي، وأصبح الاستيراد الغذائي يثقل ميزانية البلد ويلقي جملة من المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهدد حاضر ومستقبل المجتمع العراقي، وعليه؛ تدور مشكلة الدراسة حول مدى مقدرة السكان العراقيين من توفير الأمن الغذائي لهم.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ينعكس العامل السكاني على القدرة في توفير الأمن الغذائي للعراقيين؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ما هو واقع السكان العراقيين؟
- ما المقصود بالأمن الغذائي؟
- ما واقع الأمن الغذائي في العراق؟
- ما أثر السكان العراقيين في تحقيق الأمن الغذائي في العراق؟

أهداف الدراسة:

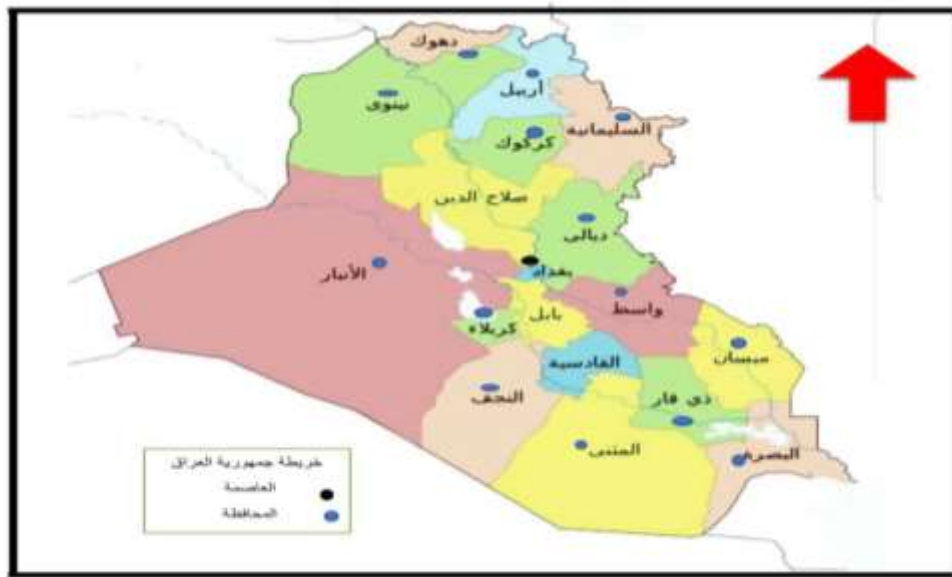
تهدف الدراسة إلى تحليل الواقع السكاني في العراق من حيث حجم السكان ونموهم وتحليل الواقع الزراعي الغذائي، وكذلك التعرف على واقع البيانات الإحصائية وبعض الدراسات المتاحة وبما

تقتضيه متطلبات البحث وضروراته، سيما وأن مشكلة الغذاء ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي المحلي الذي يعد من أهم العناصر ذات التأثير المباشر على مكونات السكان، أي أنّ الدراسة هدفت إلى تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي مع تسليط الضوء على حجم هذه الظاهرة وأسبابها وانعكاساته وإمكانات وسبل ومتطلبات معالجتها للحد تنامي حجمها وتعاضم خطرهما.

حدود البحث المكانية والزمانية:

تشمل منطقة الدراسة الدولة العراقية البالغة مساحتها (348,317) كم² أما الحدود الزمانية للدراسة فتعتمد للفترة (1950 – 2011).

وبالنسبة للعراق فهو يقع بين خطي طول 42، 38 - 45، 48 شرقاً وبين دائرتي عرض 5، 29 - 37 شمالاً. وفيما يخص موقع العراق ودول الجوار الجغرافي المحيطة به، فتحد العراق من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الخليج العربي والكويت، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الغرب الأردن، ومن الشمال الغربي سوريا على النحو الموضح في الخريطة التالية:



هيكلية الدراسة:

تضم الدراسة ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحدثنا عن السكان، يقسم إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول تناول حجم السكان ومعدل نموهم، والمطلب الثاني تركيب السكان، والثالث كثافة السكان، أما المبحث الثاني فقد تكلمنا عن الأمن الغذائي وشمل أربعة مطالب، المطلب الأول تحدثته عن مفهوم الأمن الغذائي، والمطلب الثاني تحديات الأمن الغذائي، والثالث أعاد الأمن الغذائي وانعدامه، والمطلب

الرابع تكلمنا عن كيفية تحقيق الأمن الغذائي. أما المبحث الثالث فقد تحدثنا عن السكان والأمن الغذائي في العراق، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات وقائمة الهوامش والمصادر.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول واقع السكان العراقيين

أولاً: حجم السكان ومعدل ونموهم:

تعد المقومات السكانية من أهم عناصر القوة في الدولة وجرافتها السياسية فمعظم المشكلات السياسية التي يعاني منها العالم تعود إلى الجانب البشري أساساً، وبدون العامل البشري لا تتحقق فاعلية العوامل الأخرى.

فالسكان هم ثروة الدولة ومواردها البشرية، وغالباً ما يكون مقياساً لقوتها لذا فحجم السكان ونموهم أهم مؤشرات القوة السكانية في الدولة وعليه فإن الدول لا تكمن في مساحتها وحسب، بل في عدد سكانها ودرجة كثافتهم وإمكانياتهم العلمية وقدرتهم على استغلال موارد بلادهم.

إلا أن بعض الباحثين يرون أن عدد السكان ليس وحدة العامل المحدد لمدى قوة الدولة ومركزها بين الدول فأكثر. الدول سكاناً ليست هي أعظمها قوة من الناحيتين السياسية والعسكرية وقلة عدد السكان في بعض الدول من العقبات التي حالت بينها وبين استغلال مواردها وهذا ما ينطبق على دول سويسرا وهولندا والسويد فعلى الرغم من تقدمها في المستوى الحضاري إلا أنها لا يمكن أن تصبح دولة قوية¹.

يعد حجم السكان أحد القواعد الثابتة في قوة الدولة واحد المعايير الأساسية في ميزان القوى والعلاقات الدولية ويتحدد مفهومه بعدد الأفراد الذين يتواجدون في منطقة محددة ووقت معين، دون مراعاة لمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالهدف هو الكم لا النوع². ومن هنا تبرز علاقة وطيدة بين حجم السكان وقوة الدولة وبالتالي يدخل كمحور أساسي في تحليل القوة في الجغرافيا السياسية³.

أما نمو السكان فيعتبر من الموضوعات الهامة التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في الدراسات السكانية فالمجتمع السكاني يتصف بطبيعة ديناميكية بسبب التزايد والتناقص العددي للسكان، وهذه الطبيعة تتمثل بالفعاليات الحياتية وهي الولادات التي تعتبر عامل الزيادة في المجتمع في حين تمثل الوفيات عامل التناقص فيه، ومن عناصر حركة المجتمع كذلك الهجرة حيث يتحدد اثر هذه العناصر

¹ عبد الوهاب، عبد المنعم (1989): الجغرافيا السياسية، ط1، بغداد: جامعة الموصل، ص28.

² الخفاجي، زينب ناجي جبر (2014): أنماط التركيب السكاني في العراق وأثرها على قوة الدولة 'دراسة في الجغرافيا السياسية"، البصرة: جامعة البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، ص7.

³ الخفاف، عبد علي (1986): جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، ص152.

عادة في التزايد أو التناقص حسب اتجاهات الهجرة، فالهجرة الوافدة تمثل عامل التزايد بينما الهجرة المغادرة تمثل عامل التناقص، وبدراسة هذه العناصر الثلاثة (الولادات الوفيات الهجرة) يمكن معرفة التغيرات الحاصلة في حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم وتطورهم مما يؤثر في تراكيب السكان وخصائصهم الديموغرافية الأخرى. يتمثل نمو السكان سواء كان موجبا أو سالبا بثلاثة متغيرات هي المواليد (الخصوبة) الوفيات* الهجرة الصافية ولا يمكن أن يتقرر هذا النمو بمتغير واحد وإنما بجميع تلم المتغيرات ولكن بدرجات متفاوتة¹.

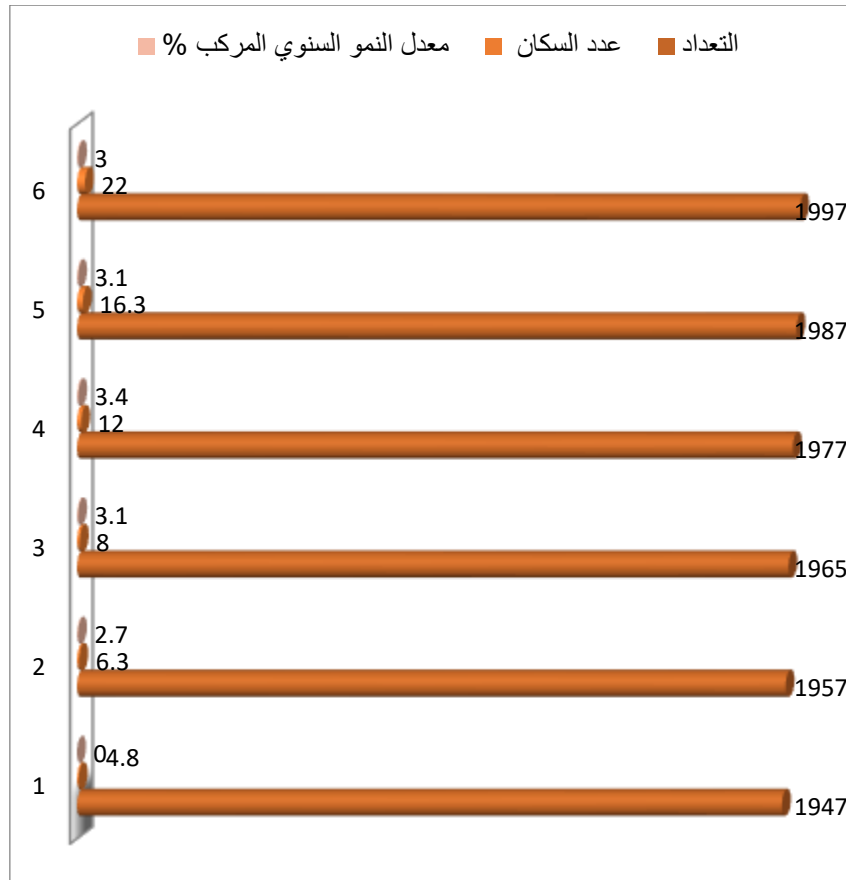
جدول رقم (1) عدد السكان ومعدل النمو السنوي لمدة {1947 - 1997}

التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوي المركب %
1947	4.8	0
1957	6.3	2.7
1965	8	3.1
1977	12	3.4
1987	16.3	3.1
1997	22	3

* الهجرة الصافية. هي الهجرة الناجمة عن الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة.

¹ أبو عيانة، فتحي محمد (1978): دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة، بيروت، ص379.

شكل رقم (1): يوضح معدل نمو السكان في العراق للمدة (1947 – 1997)



المصدر: عبد الرضا، مصدر سابق، ص 639.

ثانياً: تركيب السكان:

يعني التركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي والاقتصادي واللغوي والديني والثقافي¹، وسنقوم بدراسة أهم أنواع التراكيب السكانية وهي التركيب النوعي والتركيب العمري.

أولاً: التركيب النوعي: يقصد بالتركيب النوعي أو ما يدعى بنسبة النوع عدد الذكور بالنسبة إلى كل مائة أنثى وهذه النسب قد تحتسب ككل ضمن الحدود الإدارية لمنطقة معينة أو تحسب لفئات السن المختلفة وإذا ما احتسبت هذه النسبة لفئات السن المختلفة تصبح ذات أهمية في حساب القوى العاملة في المجتمع ومعرفة عدد الإناث في سن الإنجاب والتوصل للتنبؤ بالزيادة المستقبلية للسكان² ولمعرفة التركيب النوعي في المجتمع أهمية كبيرة إذ يبين حجم القوة المنتجة من كلا الجنسين خاصة في المجتمعات التي تدخل في حسابها المرأة كعنصر منتج في المجتمع إلى جانب الرجل. فضلاً عن

¹ أبو عيانه، فتحي محمد، دراسات في جغرافية السكان، مصدر سابق، ص 397.

² المصدر السابق، ص 397.

دوره في عدة عناصر ديموغرافية مثل نمو السكان، معدلات الزواج، التركيب الزواجي وغيرها، وتحسب النسبة النوعية بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث أو قسمة مجمل السكان على عدد الذكور مضروباً بـ (100) وفي كلا الحالتين تمثل النسبة عدد الذكور لكل (100) وغالباً ما يتوازن عدد الذكور مع عدد الإناث في كل مجتمعات العالم وقد يؤدي الارتفاع الكبير في نسبة أحد الجنسين إلى آثار سلبية على مجمل أداء الأنشطة الاقتصادية ونمو السكان¹.

ويمكن تصنيف التركيب النوعي إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

الفئة الأولى: صغار السن (0-15 سنة): يلاحظ ارتفاع هذه النسبة ولا سيما في عام 2011 وذلك لارتفاع نسبة المواليد ومعدلات الخصوبة بعدما بدء الوضع الصحي بالتحسن وبشكل ملموس مقارنة بالسنوات الأخرى.

الفئة الثانية: متوسطي السن (15-64 سنة): إن هذه الفئة تعد ذات أهمية كبيرة في معرفة مدى توفر الأيدي العاملة، حيث تمثل الفئة المنتجة للسكان التي يمكن الاستفادة منها في سد احتياجات المشاريع الاقتصادية الصناعية منها والزراعة إلى القوى العاملة، كما أن هذه الفئة هي التي تعوض ما يفقده المجتمع من وفيات لأنها تحتوي على العناصر الشابة من ذكور وإناث وهي التي في سن الزواج أي تكمن فيها خصوبة المجتمع².

كما تعتبر هذه الفئة بأنها من أهم محددات السكان وتعتمد عليها الفئات الأخرى، كما أنها الفئة المنتجة وأكثر الفئات تأثراً بالهجرة، وما جرى في العراق من أحداث عنف وتفجيرات أثرت بشكل واضح على تلك الفئات وخصوصاً الذكور ولذلك نرى تفوق الإناث عليهم ضمن هذه الفئات³.

الفئة الثالثة: فئة كبار السن (65 فأكثر): تعد هذه الفئة من الفئات غير المنتجة وتعد انعكاساً لمعدلات الولادات والوفيات وظروف الخصوبة في أي مجتمع سكاني، ذلك لأن نسبتها تتباين بتزايد نسبة صغار السن أو تناقصها، وتكمن أهمية دراسة فئة كبار السن في تقدير حاجة المنطقة من دور العجزة ورعاية كبار السن ولا سيما في البلدان التي ترتفع فيها نسبة كبار السن⁴، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة هذه الفئة في كثير من بلدان العالم إلا أنها تعاني من الإهمال وعدم إدماج كبار السن ضمن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية ويرجع ذلك إلى افتراض المخططين بأن أسرهم ستوفر

¹ الخفاجي، مصدر سابق، ص48.

² المصدر السابق، ص48.

³ الطائي، لطيف هاشم كزار (1989): خصائص السكان في محافظة واسط، بغداد: جامعة البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، ص130.

⁴ الزبيدي، عدنان كاظم (1988): قضاء الصويرة: دراسة جغرافية السكان، بغداد: جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، ص143.

الحماية والدعم اللازمين لهم، لذا فإن التنمية لا تكون شاملة ومستدامة اذا لم تشمل كافة شرائح المجتمع، ومنها كبار السن ومحاولة الاستفادة من خزين الخبرات التي يمتلكوها ولو على سبيل الاستشارة.

وللتركيب النوعي آثار في التنظيم الاجتماعي للمجتمع في جميع مظاهر الحياة وهو محدد أساسيا لمعرفة حاجات كل من الذكور والإناث والأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي يوديها كل منها للمجتمع. أي أن نسبة النوع تبين وبشكل واضح الفئات المشاركة في القوى العاملة والنشاط الاقتصادي وأيضا نسبة مساهمة الذكور في القوة العسكرية اللازمة والمتوفرة حاليا وبالتالي يعطي بعداً آخر من أبعاد قوة الدولة خصوصا انه لديه فئات عمرية تعزز قوة الدولة وأخرى مستقبلية ضمن فئات صغار السن التي ستساهم مستقبلا في قوة الدولة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا¹.

ثانياً: التركيب العمري:

التركيب العمري هو توزيع السكان حسب فئاتهم العمرية المختلفة وبذلك فانه يكشف عن حجم القوة البشرية ومدى حيويتها الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية وأن دراسة الفئات العمرية للسكان ضمن أدبيات الجغرافيا السياسية لها دور في كشف قوة الدولة أو تفعيل جوانب القوة التي تمتلكها الدولة وتجمع مصادر الجغرافيا السياسية على أن الفئات الشابة أو الفتية والتي تقع ضمن الفئات العمرية العريضة والوسطى والتي تكون محصورة بين الفئات (15-64) سنة وبالتحديد فئات البالغين السباب (15-44) سنة التي تمثل السكان البالغين عقليا وفكريا وعلميا وتقع عليهم مهمة إعالة الجزء الأكبر من الفئتين الأولى والثالثة، كما أنها الفئة الداخلة في القوة العسكرية، والفئة التي تكمن فيها الخصوبة ولعل في ذلك دلالة على أنها الفئة التي يقع عليها الدور الرئيسي والفعال في تكوين قوة سكانية تدعم قوة الدولة، إن هناك فئة عمرية أخرى لا يستفد منها آنيا في قوة الدولة إلا أنها تتحول فيما بعد إلى قوة سكانية فاعلة ولها تأثيرها في المستقبل والمتمثلة بفئة صغار السن (اقل من 15) أما الفئة التي تكون (أكثر من 65 سنة) (الكهولة والشيخوخة) فهم خارج حدود القوة الجسدية إلا أن فائدتهم تكمن في خبرتهم العلمية والعلمية المتراكمة، عند تغطية التركيب العمري في جغرافية السكان تلجا غالبا إلى التصنيف الشائع وهو إلى فئات عمرية عريضة ثلاث: -

أولاً: مجموعة صغار السن (اقل من 15 سنة):

ثانياً - مجموعة فئات البالغون الفئة الوسطى (15-64 سنة) تنقسم إلى فئتين ثانويتين:

أ- البالغون الشباب (15-44 سنة).

ب- البالغون الكبار (45-64 سنة).

¹ اللجنة الوطنية للسياسيات السكانية، حالة سكان العراق 2011، مصدر سابق، ص 173-174.

ثالثاً: فئات كبار السن (65 فأكثر)¹.

وبما أن بيانات السن تصنف أما إحصائياً أو وظيفياً. فإن الدراسة ستعتمد على التصنيف الذي يقسم شرائح العمر إلى ثلاث فئات عمرية عريضة (الصغار، الشباب، المسنين) كمقياس مقارنة عريض. وهي كالآتي:

أولاً: فئات صغار السن (أقل من 15 سنة): وهي الفئة التي تمثل قاعدة الهرم السكاني وتتأثر كثيراً بعامل المواليد والوفيات لان الوفيات ترتفع بين صغار السن خصوصاً في الأعمار المبكرة وتوصف بأنها مستهلكة غير منتجة وتشكل عبئاً مؤقتاً على الدولة إلا أنها سرعان ما تتحول إلى قوة مستقبلية وتكون الرافد الأهم للقوات المسلحة بتحويلها ضمن الفئة العريضة الثانية (البالغين والشباب)². ومن تحليل الجدولين (2,3) يظهر أن هذه الفئة تحتل نسبة 44,8% من إجمالي السكان لسنة 1997, شكل الذكور منها نسبة 22,8% والإناث 22% من إجمالي السكان. كما انخفضت هذه النسبة 39,5% من إجمالي السكان سنة 2011 يشكل منها الذكور (20,5%) والإناث (19,0%) من جملة السكان أي بنسبة أقل من سنة 1997 تبلغ 0,3% كما في الجدول (3).

وإن أهم أسباب انخفاض هذه الفئة يعود إلى الأوضاع التي مرت بها البلاد خصوصاً الصحية منها والمعاشية في ظل ظروف الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على العراق والتي أدت إلى ظهور بعض الظواهر مثل عمالة الأطفال، والتسرب من المدارس، أو تجارة الجنس والمخدرات وغيرها، وأيضاً بسبب تردي الواقع الأمني بعد سنة 2003 والتي كان للعرب والمعدات الحربية ومخلفاتها مخاطر كبيرة خصوصاً على صحة الأطفال، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض السرطانية ولا سيما سرطان الدم³.

ثانياً: الفئات الوسطى (البالغون) (15-64): وهي الفئات المنتجة في المجتمع وهي الفئة التي تكمن فيها الخصوبة وهي الأكثر قدرة على الحركة والهجرة، ومن تحليل الجدولين (2,3) يظهر أن هذه الفئة تشكل نسبة 42,7% من إجمالي السكان سنة 1997 وبواقع (21,2%) للذكور مقابل (21,5%) للإناث وفي سنة 2011 بلغ مجموع هذه الفئة (46,5%) من إجمالي السكان يمثل الذكور نسبة (23,3%) والإناث (23,2%) من إجمالي السكان وبذلك فقد تزايدت النسبة مقارنة بالسنة السابقة وهذا يعني تزايد الأعداد التي تخدم قوة الدولة.

¹ أبو عيانة، فتحي محمود، دراسات في جغرافية السكان، مصدر سابق، ص385-388.

² السعدي، عباس فاضل (1996): وفيات الرضع والحصار الاقتصادي في العراق، بغداد: النشرة السكانية، العدد 44، ص48-51.

³ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سابق، ص46.

ثالثاً: فئات كبار السن (65 فأكثر): وهي فئات غير منتجة وغير فعالة وخاصة في مراحلها المتأخرة، وهي غير قادرة على الإنجاب وقليلة الحركة والنشاط الاقتصادي، وخارج حدود القوة البشرية العسكرية، وتعد أقل الفئات نسبة من أعداد السكان، حيث بلغت (3,6%) من إجمالي السكان سنة 1997 نسبة الذكور (1,6%) والإناث (2%)، وفي سنة 2011 بلغت النسبة (3,3%) من إجمالي السكان، منها (1,5%) ذكور و (1,8%) إناث، ويعود تراجع هذه النسبة في سنة 2011 إلى تردي الوضع الصحي، وعدم تلقي أكثر المسنين الرعاية الصحية اللازمة، والعناية بهم من خلال الخدمات الاجتماعية¹.

جدول (1) توزيع السكان في العراق حسب الجنس وفئات السن سنة 1997

الفئة	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
4-0	1907322	8,7	1862248	8,4	3769570	17,1
9-5	1688130	7,7	1627076	7,4	3315206	15,0
14-10	1421683	6,4	1363313	6,2	27815206	12,6
المجموع	5017135	22,8	4852637	22,0	9869772	44,8
19-15	1290386	5,9	1243525	5,6	2533911	11,5
24-20	1016867	4,6	872810	4,6	2042671	9,3
29-25	847383	3,8	707439	3,9	1720193	7,8
34-30	679211	3,1	484993	3,2	1387650	6,3
39-35	412940	1,9	453425	2,2	897933	4,1
44-40	428413	1,9	349381	2,0	881838	4,0
49-45	326666	1,5	255955	1,6	676047	3,0
54-50	263237	1,2	208597	1,2	519192	2,3
59-55	214561	1,0	156316	0,9	423158	1,9
64-60	134527	0,6	5759245	0,7	290843	1,3
المجموع	5614191	25,5	146658	26,1	11343436	51,4

¹ أبو عيانة، فتحي محمود، دراسات في جغرافية السكان، مصدر سابق، ص 44.

1,2	269794	0,7	110811	0,6	123136	69-65
0,9	192629	0,5	68775	0,4	81818	74-70
0,6	123759	0,3	120866	0,2	54984	79-75
1,0	216854	0,5	447110	0,4	95988	+ 80
3,6	803036	2,0	178999	1,6	355926	المجموع
100	22046244	50,2	11058992	49,8	10987252	الجملة

المصدر: الخفاجي، مصدر سابق، ص 36.

جدول (3): يوضح توزيع السكان في العراق حسب الجنس وفئات السن سنة 2011

الفئة	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
4-0	2537931	7,6	2376235	7,1	4914165	14,7
9-5	2262141	6,8	2057491	6,2	4319632	12,9
14-10	2033161	6,1	1889842	5,7	3923003	11,8
المجموع	6833233	20,5	6323568	19,0	13156801	39,5
19-15	1835368	5,5	1813495	5,4	3648862	10,9
24-20	1573817	4,7	1603106	4,8	3176923	9,5
29-25	1366009	4,1	1382073	4,1	2748082	8,2
34-30	1219015	3,6	1204701	3,6	2423716	7,3
39-35	1029372	3,1	1015537	3,0	2044910	6,1
44-40	777573	2,3	776356	2,3	1553929	4,7
49-45	479811	1,4	524714	1,6	1004525	3,0
54-50	434715	1,3	557917	1,7	992632	3,0
59-55	413521	1,2	463834	1,3	877355	2,6
64-60	307921	0,9	295784	0,9	603705	1,8

المجموع	9434121	28,3	9637517	28,9	19074639	57,2
69-65	205846	0,6	231190	0,7	276863	1,3
74-70	112629	0,3	164234	0,5	189620	0,2
79-75	58242	0,2	104378	0,3	195554	0,6
+80	84378	0,2	111178	0,3	19769	0,6
المجموع	488095	1,5	610980	1,8	1099073	3,3
الجملة	16758449	50,3	16572065	49,7	33330512	100

المصدر: الخفاجي، مصدر سابق، ص37.

مؤشرات التركيب العمري

أولاً: نسبة الإعاقة للتركيب العمري لها أهمية في الكشف عن تباين نسب الإعاقة بين الدول، من خلال الوضع الاقتصادي والعمالة فيها، وتعتمد نسبة الإعاقة على اعتبار السكان كافة مستهلكين، في حين يقتصر المنتجون على فئة الأعمار 15-64 سنة، وهؤلاء هم الذين يتحملون مسؤولية إعاقة أنفسهم، إضافة إلى الأطفال والكهول¹. أي هي النسبة المئوية لغير القادرين عن العمل إلى جملة السكان في سن العمل، وهي أحد أساليب وصف التوزيع الهرمي للسكان، حيث تعطي مؤشرات هامة لقياس العبء الملقى على كاهل الأفراد في الدولة. ولهذه العلاقة أهمية اقتصادية كبيرة، لأنها تبين ما يتوفر لأي جماعة بشرية من فئات شابة فعالة اقتصادياً، ومدى ما يتوفر من جهودها لزيادة الإنتاج، ومدى ما تحمله من عبء في إعالتها لصغار السن والمسنين يفقدها جزء من جهودها².

يمكن استخراج نسبة الإعاقة من المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة إعاقة السكان الخام} = \text{الأطفال} + \text{الشيخوخ}$$

السكان في سن العمل:

نضرب هذه المعادلة في 100 ونحصل على النتيجة. إما في حال استخراج نسبة الإعاقة الاقتصادية، فيجب قسمة عدد أفراد الأسرة على عدد العاملين فيها.

¹ الحديثي، طه حمادي (1985): جغرافية السكان، نينوى، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ص579.

² السعدي، عباس فاضل، النشر السكانية، مصدر سابق. ص55.

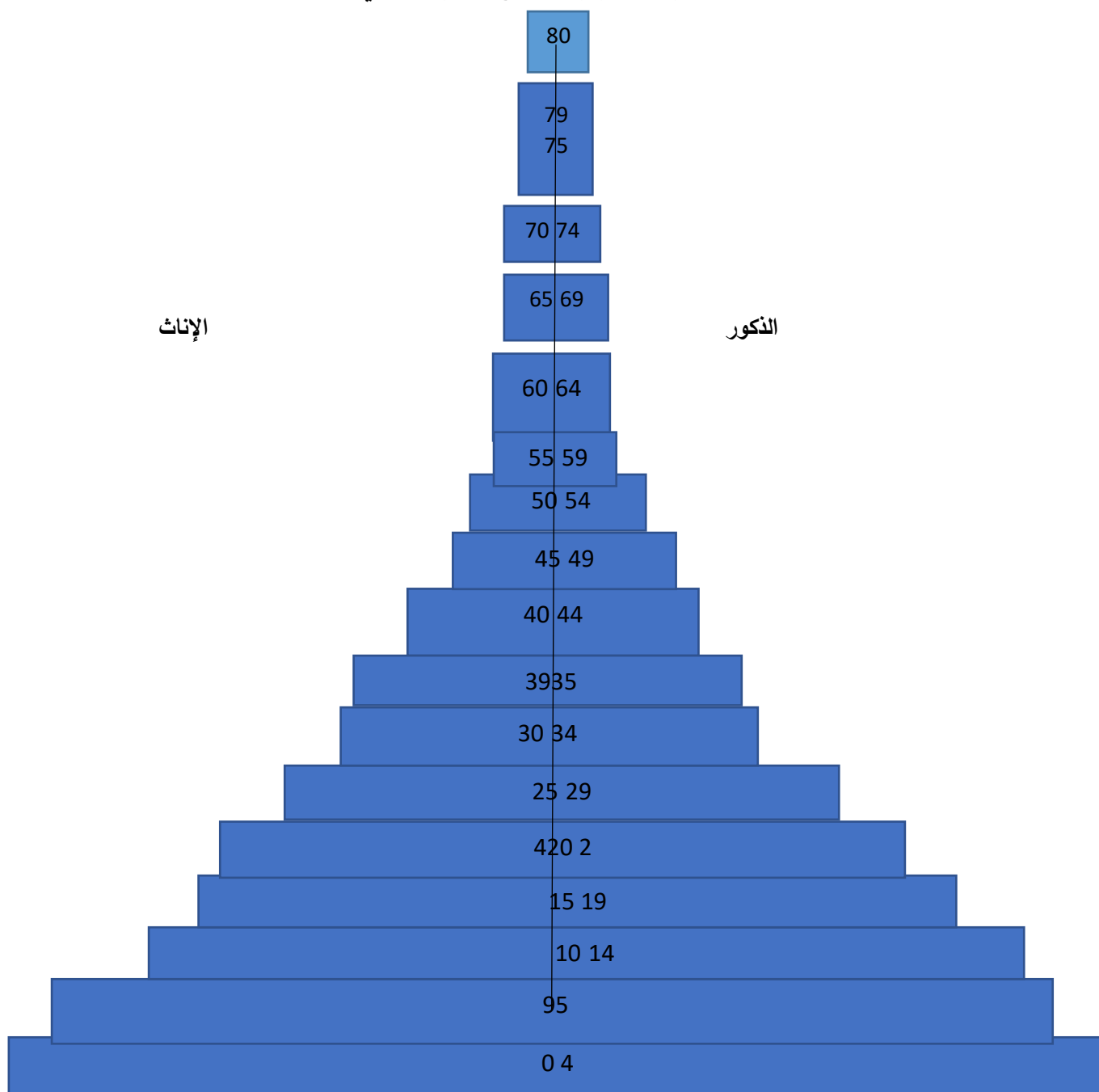
ثانياً: الهرم السكاني:

يعد الهرم السكاني من الأشكال البيانية المتبعة في توضيح تاريخ الفئات العمرية المختلفة، وهو بذلك يعطي صورة واضحة عن كل الفئات العمرية وعن الظروف التي أدت إلى تقليص فئة معينة أو استئالة فئة أخرى، لذلك فإنه يعبر عن حالة المجتمع الديموغرافية إن كان في مرحلة الفتوة أو السباب أو النضج أو الشيخوخة، يلاحظ من الأشكال (1) و(2) للهرم السكاني في العراق أنه يمتاز بقاعدة عريضة تمثل صغار السن وهي الفئة المعرض في فئات السكان وهذه يدل على أن الهرم السكاني في العراق من النمط المتزايد أي أن المجتمع في مرحلة الشباب وذلك بسبب ارتفاع في معدل المواليد بوتيرة عالية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو السكاني حيث وصل في العراق إلى (3%).

وبعد المجتمع في هذه المرحلة من الناحية السياسية مؤشرا جيدا لقوة الدولة حيث توفر العناصر الشابة التي ترفد القوات المسلحة حيث تستطيع حماية الدولة إضافة إلى مساهمة الكثير منهم ضمن النشاط الاقتصادي الذي يعزز جانب آخر من قوة الدولة يؤمن قوة مستقبلية على الأقل للفترة القادمة تكون قادرة على حماية العراق اقتصاديا وعسكريا، أما قمة الهرم فهي ضيقة ومن ثم فإن العبء لا يكون ثقيلا نسبيا على الدولة ومؤسساتها، حيث نلاحظ أن هذه الفئات تصل إلى سن 80 فأكثر، وهذا يعني استقرار الحالة الاجتماعية والاقتصادية¹.

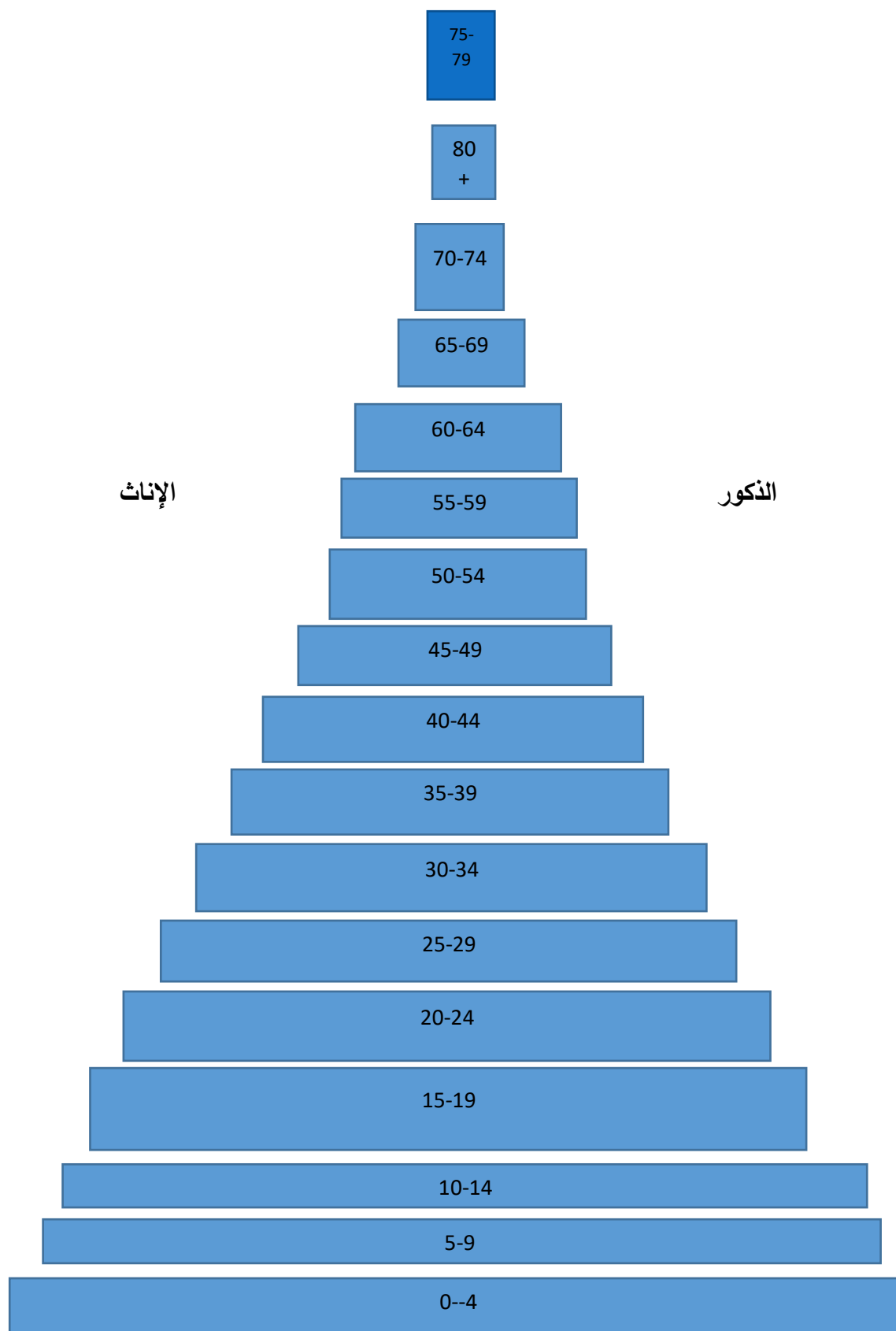
¹ السعد، هدى داوود نجم (2012): مؤشرات التركيب العمري - النوعي، البصرة: مجلة آداب البصرة، العدد 61، ص72.

رقم شكل (1): يوضح الهرم السكاني لسنة 1997



المصدر جدول رقم (2)

رقم شكل (2) الهرم السكاني لسكان العراق لسنة 2011



المصدر: جدول رقم (3).

ثالثاً: الكثافة السكانية في العراق:

تكتسب الكثافة السكانية أهمية خاصة لأنها تبين مدى تركيز أو تشتت السكان في منطقة ما مقارنة مع المناطق الأخرى، وتوضح العلاقة بين السكان وبيئتهم الطبيعية، وهذان العنصران يمكن دراستهما بطرق إحصائية لبيان مستوى العلاقات بينهما من خلال معرفة نسبة السكان إلى الأرض، أن العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض تقاس بطرق عديدة ومتنوعة معها الكثافات السكانية، فهناك الكثافة العامة، الكثافة الزراعية، والكثافة الإنتاجية، والكثافة الاقتصادية.

فالكثافة السكانية العامة تعتبر من أبسط طرق القياس، وتعني نسبة السكان إلى مساحة الأرض التي يعيشون عليها، وبعض الباحثين يطلق على هذه النوع من طرق القياس باسم الكثافة الحسابية، وهذه الطريقة غالباً ما تكون مظللة فهي تعني بمساحة الأرض فقط، وقد تكون ضمن هذه المساحات مناطق غير مأهولة بالسكان أو غير صالحة للزراعة، أما الكثافة الزراعية فهي تمثل نسبة الريف إلى مساحة الأرض القابلة للزراعة، وهناك طريقة أخرى تسمى بالكثافة الإنتاجية وهي نسبة السكان الريفيين إلى مساحة الأرض المزروعة فعلاً، أن أدق المقاييس ما يسمى بالكثافة الاقتصادية هو الذي يأخذ بنظر الاعتبار كافة الموارد الاقتصادية في المنطقة ولهذا فإن من الصعب استخدامه لصعوبة توفر المعلومات عن مثل هذه الأمور في أحياناً كثيرة¹.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي:

الأمن: يعني الحماية وضمان تحقيق الحاجة، كما أن الأمن الاجتماعي حماية المجتمع وتحقيق حاجاته، وكذلك الأمن الصحي في توفير الصحة، والأمن الديني في حماية الأديان وحرية العبادة، والأمن الأمني حماية الأرواح والممتلكات، ويقصد بالأمن الغذائي ضمان وفرة المواد الغذائية، على نحو دائم ومستمر، ومن الإنتاج المحلي لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوياتهم المعيشية².

الغذاء: مصدر طاقة ومادة بناء لجسم الإنسان، لذا يجب تأمينه وبالعكس ذلك يظهر الجوع وسوء التغذية وما يتبع ذلك من مشكلات صحية واجتماعية وسياسية، كما يعبر عن واقع اقتصادي متخلف، ومن هنا يتخذ مقياساً لتقدم الدول ومدى كفاءتها في خدمة شعوبها.

¹ الطائي، لطيف هاشم كزار، خصائص السكان في محافظة واسط، مصدر سابق، ص 7-8.

² عبد الرضا، سهاد كريم (2016): السياسية السكانية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي، بغداد: جامعة واسط، مجلة كلية التربية، العدد الثالث والعشرين، ص 641.

مفهوم آخر للأمن الغذائي: فهو جزء أساسي من الأمن الوطني والقومي، فإذا لم يكن هناك اطمئنان غذائي فالدولة ستكون في خطر، فعلى الدولة أن تضمن إمدادات كافية من الغذاء نوعاً وكماً، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في تدفق السلع¹.

المفهوم المطلق للأمن الغذائي: يتحدد المفهوم العام للأمن الغذائي على أساس قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمواد الغذائية بدلاً من الاعتماد على الخارج في الحصول عليها كلياً أو جزئياً عن طريق إنتاجها محلياً وذلك بالقدر الذي يلبي الطلب المحلي على الغذاء أو يفيض عنه².

المفهوم النسبي للأمن الغذائي: قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.

والأمن المتحدة تعرفه على أنه ضمان حصول أفراد المجتمع على كفايتهم من الغذاء كي يعيشوا حياة صحية سليمة ونشطة، ويحصلون على أسعار كافية، وينبغي ضمان إمدادات غذائية مستقرة وتكون متاحة اجتماعياً واقتصادياً لجميع أفراد المجتمع³.

لقد تعددت التعاريف التي حاول ذوو الاختصاص من خلالها تحديد مفهوم الأمن الغذائي، فقد عرفت منظمة الزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بانه توفير مخزون احتياطي عالمي من المواد الغذائية تضاف إلى ذلك قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده وضمن حد أدنى لتلك الاحتياجات بشكل منتظم

وعلى هذه الأساس، فإن الأمن الغذائي حسب هذه التعريف يتحقق عندما تتوفر الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية لحصول جميع السكان وفي كل الأوقات على غذاء⁴.

توجد أربع ركائز يعتمد عليها في تحقيق الأمن الغذائي وهي كالآتي:

- وفرة الأغذية في الأسواق.
- استقرار إمدادات الأغذية في جميع الأوقات.

¹ السعدي، عباس فاضل (1999): الأمن الغذائي في العراق، بغداد: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ص44.

² عبد الرضا، سهاد كريم، السياسية السكانية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق، ص642-643.

³ المصدر السابق، ص642-643.

⁴ الهيتي، صبري فارس (1987): دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في زمن الحرب، مجلة الجمعية العراقية، العدد 21، بغداد: مطبعة العاني، ص344.

- إمكانية السكان في الحصول على الأغذية سواء بقدرتهم على إنتاجها أو شرائها.
 - إمكانية استخدامها، بمعنى وفرة الوسائل التي يحتاجها الإنسان لتحويل المحاصيل والمواد الغذائية الأخرى إلى غذاء (كالطاقة والمستلزمات الأخرى).
- ومن هنا فإن التعريف المعتمد دولياً يتضمن توفير العنصر التغذوي في الغذاء، لكونه مغذياً وليس الاكتفاء برغيف خبز أو صحن رز أو الحساء بشكل يومي¹.

ثانياً: تحديات الأمن الغذائي:

تنقسم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي إلى قسمين هما: أولاً: التحديات الطبيعية؛ ثانياً: التحديات البشري.

أولاً - التحديات الطبيعية التي تواجه الأمن الغذائي العراقي:

تتمثل هذه التحديات بالتصحر وشحة المياه والظروف المناخية. وهي الأساس الذي يقوم عليها النشاط الزراعي، لأن المناطق التي لا تسمح ظروفها المناخية بنمو المحاصيل الزراعية سوف لن تكون صالحة للزراعة، والمناطق التي تتعدم فيها مصادر المياه سوف لن يمارس فيها الزراعة، أما المناطق المتصحرة وهي المناطق التي تحولت إلى أراضي غير صالحة للإنتاج الزراعي.

1) الظروف المناخية:

في ظل التغيرات المناخية العالمية، أن موقع العراق في المناطق شبة المدارية وفي المنطقة المعتدلة الدافئة، وفر فرصة لنحو عدد كبير من أنواع المحاصيل الزراعية إذا ما توفرت لها المياه، وذلك لأن أكثر من 75% من مساحة العراق هي عبارة عن مناطق صحراوية وشبه صحراوية، والمساحة الباقية عبارة عن مناطق حدية أو رطبة، تتراوح كمية الأمطار فيها بين 400 - 1000 ملم، ومعظم هذه المساحة تعد مكاناً مناسباً للزراعة المطرية في السنوات الرطبة، أما باقي أجزاء العراق فتعتمد على الراي. أن التقارير والدراسات تؤكد على خطورة التغيرات المناخية على النشاط الزراعي، وبالتالي يؤثر على توفير الأمن الغذائي².

(2) التصحر: ظهر التصحر كمشكلة عالمية خطيرة في ستينات وسبعينات القرن العشرين، وتحولت إلى مارد يفترس الأراضي والترب الصالحة للزراعة، ليحولها إلى مناطق متصحرة وقاحلة، بسبب الاستثمار غير العقلاني للموارد الأرضية. ويعرف التصحر على أنه قابلية الصحراء والظروف

¹ محمد، خليل إسماعيل (1985): الحبوب الغذائية والأمن الغذائي في الوطن العربي، بغداد: مطبعة العاني، ص22.
² د. كلاين، وليام (2008): الاحترار الحراري والزراعة، المجلد 45، العدد 1، ص23.

الصحراوية وشبه الصحراوية من الامتداد عبر حدودها، واكتساح أحزمة الاخضرار والخصب وتحويلها إلى أراضي قاحلة جدباء¹.

ومما يؤكد تفاقم هذه المشكلة هو ما أشار إليه السيد وزير الزراعة علي البهادلي في مؤتمر أنظمتها وزارة الزراعة في إقليم كردستان يوم 27 كانون الثاني 2009، إذ يؤكد على أن مساحات واسعة من أراضي العراق الزراعية أصبحت مشبعة بالإشعاع والأملاح في وسط وجنوب العراق، مؤكداً على أن العراق يفقد نحو 5% من أراضيه الزراعية سنوياً، وهذه يعني أن العراق سيفقد 50% من أراضيه الزراعية خلال عشر سنوات إذا لم يتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مشاكل هدر وتدمير الأراضي الزراعية².

مما يتطلب إجراءات عاجله وكبيرة لمعالجة ومكافحة التصحر عن طريق ما يأتي:

- 1- عدم ترك الأرض الزراعية وضرورة استخدام الدورات الزراعية.
- 2- إعطاء الفرصة المناسبة لنمو المراعي ومنع الرعي الجائر.
- 3- وقف زحف الرمال عن طريق أنطقه الاخضرار وكذلك عن طريق استخدام المخلفات البترولية الثقيلة كالزفت والنفط الأسود لتثبيت الرمال.
- 4- استخدام وسائل الري الحديثة كالري بالرش والتلقيط.. الخ.
- 5- استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة قبل تفاقم تدهورها وارتفاع تكاليف استصلاحها. وأيضاً الاهتمام بشبكات البزول.

(3) **شح المياه:** المياه مصدر الحياة والعمود الفقري الذي يقوم عليه النشاط الزراعي في كل مكان، وتزداد أهمية المياه وتأثيرها في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية أي تشح فيها كميات الأمطار، وترتفع فيها معدلات التبخر والنتح من النبات، مما يجعل كمية ونوعية المياه تعد المتوفرة عاملاً مؤثراً في الإنتاج الزراعي في العراق. يتمثل تأثير المياه باعتبارها تحدياً ومعوفاً كبيراً أمام تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل المنظور والبعيد وذلك للأسباب التالية.

1. تراجع في كمية المياه المتاحة للاستخدامات البشرية في العراق نتيجة لعوامل طبيعية متمثلة بالتغيرات الحاصلة في مناخ العالم³.

¹ الشمري، رضا عبد الجبار، تغير المناخ العالمي بين الدول المستفيدة والمتضررة منه، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد 1-2، ص 343.

² جريدة الصباح (2009): العدد 1590، ص 1.

³ جريدة الصباح، العدد 1559، مصدر سابق.

2. تلوث انهار دجلة والفرات بمعدلات كبيرة جدا بسبب قلة الإيراد السنوي لهما وكذلك بسبب تزايد حجم السكان في العراق وفي مناطق منابع النهرين، مما ولد ضغط كبير على الأراضي أدى إلى استخدام كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات والسموم التي يتم تصريفها إلى النهرين أو تعود مرة أخرى لهما عن طريق المياه الجوفية. وهذه الأمور يتطلب إجراءات عاجلة من شأنها أن تحد من مستويات التلوث أبرزها ما يأتي: -

(1) منع رمي المياه الثقيلة للمدن والمصانع في الأنهار العذبة إلا بعد عملية معالجتها.
(2) سن القوانين الرادعة للمسببين للتلوث وتفعيل عملية التطبيق لوقف التجاوزات على الأنهار.

(3) عدم السماح بإعادة مياه البزل إلى الأنهار الرئيسية إلا بعد معالجتها¹.

ثانياً: التحديات البشرية التي تواجه الأمن الغذائي العراقي:

وتتمثل هذه التحديات بما يأتي:

- أولاً: ضعف الإمكانيات التكنولوجية.
- ثانياً: قصور السياسات الزراعية وضعف العمل الإداري والتنظيمي.
- ثالثاً: انخفاض الكفاءة الاقتصادية الزراعية.
- رابعاً: تخلف نظم الري.
- خامساً: إهمال الريف.
- سادساً: التوازن بين السكان والغذاء².

ثالثاً: أبعاد الأمن الغذائي وانعدامه:

أبعاد الأمن الغذائي: يشمل الأمن الغذائي أربع أبعاد وهي كالاتي:

- أولاً: زيادة الإنتاجية الزراعية والغذائية بطريقة كفؤة ومستدامة.
- ثانياً: تقليل التباين في الإنتاجية، وفي عرض المنتجات الزراعية والغذائية.
- ثالثاً: تعزيز الوصول إلى الأغذية، وتحسين تغذية محدودي الدخل من السكان.
- رابعاً: استخدام نظام غذائي متوازن

انعدام الأمن الغذائي:

يشير انعدام الأمن الغذائي إلى الخوف من أن كمية الغذاء المتاحة للاستهلاك لا تلبى المتطلبات والاحتياجات الغذائية الدنيا للفرد في فترة زمنية محدودة، وينقسم انعدام الأمن الغذائي إلى: -

¹ المصدر السابق.

² رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، جامعة القادسية، آذار 2010 ص 657.

• **أولاً:** انعدام الأمن الغذائي العابر ويحدث نتيجة عوامل مناخية مفاجئة تؤثر سلباً في إنتاجية الغلة، أو نتيجة للتقلبات المفاجئة في أسعار الغذاء العالمية وارتفاعها فتؤثر سلباً في الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع¹.

• **ثانياً:** انعدام الأمن الغذائي المزمن، ويحدث نتيجة تدهور الموارد الزراعية وعجزها عن توفير الاحتياجات والمتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع، مما يؤدي إلى حدوث تغذية غير كافية وغير مستقرة.

ليس بخاف أن لمشكلة انعدام الأمن الغذائية آثار خطيرة على أفراد المجتمع وتظهر ظواهر اجتماعية سلبية تفتك في بنيانها، منها نقص الغذاء ونقص التغذية وهذه يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان وظهور أمراض نقص التغذية².

رابعاً: كيفية تحقيق الأمن الغذائي:

يمكن تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الطرق التالية:

- **أولاً: سد الفجوة الإنتاجية:** ترجح تقديرات الصندوق العالمي للحياة البرية انه سيتم تحويل 120 ألف كيلو متر مربع من الموائل الطبيعية إلى مساحات زراعية في الدول النامية وذلك بحلول عام 2050، حيث أن الأراضي الزراعية في كثير من أجزاء العالم تنتج اقل من 50% من قدرتها ولا يتم استغلالها بالشكل الأمثل، لذا فإن سد الفجوة بين ما يتم إنتاجه وبين ما يمكن إنتاجه يقلل من الحاجة إلى تطهير الأراضي للزراعة مما يسهم في إطعام 850 مليون شخص.
- **ثانياً: استخدام السماد بشكل أكفأ:** يتم استخدام الأسمدة الاصطناعية بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها ليست الخيار الأمثل، فإن تزايد عدد السكان الذين لديهم الرغبة والوسائل لتحسين نظامهم الغذائي سيضمن استمرار زيادة استهلاك الأسمدة، حيث تلعب الأسمدة غير العضوية دوراً حاسماً في الأمن الغذائي في العالم، ولا يمكن استبدالها بالأسمدة العضوية التي لها أولوية الاستخدام في حال توافرها، كما يجب استخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية عالية عن طريق مراعاة المبادئ الأساسية لإدارة الأسمدة بما في ذلك: المصدر المناسب، والنسب الصحيحة، والوقت والمكان المناسبين، وكيفية تكييفها مع جميع أنظمة المحاصيل، لضمان تحسين الإنتاجية³.

¹ المؤتمر العلمي الأول لقسم الجغرافيا في فاكتلي للعلوم الإنسانية - سكول الآداب، مجلة جامعة دهوك، مجلد 17، العدد 2، 2014، ص 635-649.

² نفس المصدر.

³ الباحثة سهاد عبد الكريم، السياسية السكانية وأثره في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق، ص 675.

- **ثالثاً: استخدام السماد بشكل أكفأ:** يتم استخدام الأسمدة الاصطناعية بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها ليست الخيار الأمثل، فإن تزايد عدد السكان الذين لديهم الرغبة والوسائل لتحسين نظامهم الغذائي سيضمن استمرار زيادة استهلاك الأسمدة، حيث تلعب الأسمدة غير العضوية دوراً حاسماً في الأمن الغذائي في العالم، ولا يمكن استبدالها بالأسمدة العضوية التي لها أولوية الاستخدام في حال توافرها، كما يجب استخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية عالية عن طريق مراعاة المبادئ الأساسية لإدارة الأسمدة بما في ذلك: المصدر المناسب، والنسب الصحيحة، والوقت والمكان المناسبين، وكيفية تكييفها مع جميع أنظمة المحاصيل، لضمان تحسين الإنتاجية.
- **رابعاً: رفع إنتاجية المياه:** تتزايد ندرة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل ينذر بالخطر، كما أن الحصة السنوية للفرد الواحد في انخفاض مستمر مما يؤدي إلى تحويل الموارد المهمة بما في ذلك المياه إلى القطاعات الأخرى ذات الأولوية، ونتيجة لذلك تفقد الزراعة كميات كبيرة من المياه كل عام على الرغم من أن النمو السكاني السريع يرفع من نسبة الطلب على الغذاء، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتحدى عملية إنتاج الغذاء كإنخفاض كمية ونوعية المياه، وتغير المناخ وما ينتج عنه من آثار مثل قلة هطول الأمطار، زيادة الجفاف، وتقليل مواسم النمو، بالإضافة إلى الآفات الحشرية¹.

المبحث الثالث: السكان والأمن الغذائي في العراق

كانت الدول النامية ومنها العراق في النصف الأول من القرن العشرين مصدره للمواد الغذائية، وذلك بسبب صغر حجم السوق الداخلية والسياسة الاستعمارية التي كانت تعتمد على مستعمراتها في مجال سد احتياجاتها الغذائية، فضلاً عن كون معظم سكان هذه الدول هم من سكان الريف الذين يوفرهم غذائهم بشكل ذاتي، ولكن بعد حركات الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية حصلت تغيرات هيكلية اقتصادية كبيرة نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، من أبرزها تحرر الفلاح من الإقطاع والتوجه نحو مراكز المدن التي توفرت فيها فرص العمل في التجارة وفي الصناعات الخفيفة، فضلاً عن عوامل الطرد في الريف، فحصلت في الخمسينات والستينات هجرة كبيرة إلى المدن أدت إلى حصول فراغ كبير في الريف وهو مصدر الغذاء، وتزايد الطلب على الغذاء في المدن بشكل كبير جداً، مما أدى إلى ظهور مشكلة الغذاء بإطارها الواسع، بحيث أخذت الدول العراقية تفقد قدرتها على إنتاج أهم السلع الغذائية وبدأت تعتمد على الخارج في سد احتياجاتها من السلع الغذائية وخاصة الاستراتيجية كالحبوب.

إن الهجرة من الريف مسالة طبيعية لو كانت مبرمجة ومنظمة ومسيطر عليها، بتوفير عوامل الإنتاج الحديثة، من الآلات والمعدات الزراعية تحل محل الأيدي المهاجرة، لكن ما حصل هو بدون

¹ عبد الوهاب، فارس (2014): استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في العراق، ص 67.

تخطيط سابق، مما أدى إلى إرباك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في الريف والمدينة على حد سواء.

أما في عقد الثمانيات فقد كان عقد انهيار الأمن الغذائي العراقي، بسبب انشغال النظام بسياساته العسكرية والعدوانية ومنها العدوان على جمهورية إيران الإسلامية، فقد اشغل حرب الثمان سنوات من 1980-1988 التي لم تبق لا شجرا ولا حجرا ولا مالا عراقيا إلا وأكلته، فقد تم سوق ملايين العراقيين إلى جبهات القتال مما أدى إلى ترك المزارع والحقول والمعامل والمصانع، كما أن أموال الدولة كانت تنفق على شراء الأسلحة والعتاد والمعدات الباهظة الثمن، مما أدى إلى انهيار القطاعات الاقتصادية وخدمية كبيرة، ولكن أكثرها تضررا القطاع الزراعي وخاصة الحبوب التي بلغت نحو 3 مليون طن سنوي، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب نحو 31% وهي اقل نسبة اكتفاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين¹.

أما في عقد التسعينات فقد استهله النظام البائد بمغامرة احتلال الكويت، التي أوجدت الذرائع للولايات المتحدة لتدمير العراق ومحاصرته حصاراً شاملاً. اتضح من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأمن الغذائي، بسبب قلة الغذاء وشحة ارتفعت الأسعار، ودب التضخم الاقتصادي، مما اضطر النظام إلى دعم القطاع الزراعي بكل الوسائل، بحيث أصبح الريف العراقي ساحة عمل مستمرة، وتم ضم مساحات من المناطق الصحراوية المتروكة، بعد مد شبكات الري إليها، مما حقق طفرة في كميات الإنتاج والاكتفاء الذاتي، فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من 31% إلى 50% في نهاية التسعينات، كما ارتفعت معظم السلع الغذائية الأخرى في عقد التسعينات. أما بعد عام 2003 فقد تعرض القطاع الزراعي إلى هزات كبيرة، بسبب تعرض الدولة العراقية إلى ظروف أمنية وسياسية واقتصادية غير مستقرة، بسبب تخطيط قوى الاحتلال الأمريكي، التي عملت على تهديم بنية الدولة العراقية.

أما في سنتي 2004 و2005 فإن نسبة الاكتفاء الذاتي ما زالت تراوح محلها عند 53-56% من الحبوب.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن المجتمع العراقي لديه من عادات سلبية: أبرزها التبذير وسوء التدبير والإسراف والأفراط في الصرف على الغذاء، وهذا الأمر ينعكس على أن كميات كبيرة من الأغذية تتلف وتكون غير صالحة للاستهلاك، كما أن الإفراط في الأكل لا يتم على أساس الحدود المعقولة نوعا وكما. ومما يؤشر عمق مشكلة الأمن الغذائي العراقي هو صعوبة التحديات الطبيعية

¹ الشمري، رضا عبد الجبار، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مصدر سابق، ص205.

والبشرية التي يواجه القطاع الزراعي في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها الدولة العراقية¹.

في تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في العراق، تبين فيه أن في عام 2005 هناك نحو 4 مليون مواطن يعانون من نقص الغذاء في العراق، وأكد "إيدي كالون" المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في العراق أن في العراق نحو 6.4 مليون عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن هناك نحو 930 ألف عراقي يواجهون مشكلة نقص الغذاء بشكل كبير جداً، ويؤكد هذا التقرير أن مؤشرات السنة الأخيرة (2007) تؤثر على تحسن في معدلات سوء التغذية الحاد، وتغير طفيف في معدلات سوء التغذية المزمن، ولكن ما زال هناك معدلات التقرم بين الأطفال في مناطق عديدة من العراق، كما يؤكد التقرير على معاناة نحو 1.5 مليون مهجر في داخل العراق وهم يعانون مشكلة حقيقة من نقص الغذاء والحصول عليه².

ونتيجة لقصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المتزايد للسكان، وتزايد حدة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي وما يمكن أن تفرزه أزمة الغذاء من نتائج ومخاطر وسلبات تؤثر في الأمن الغذائي العراقي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا بد من مواجهة ذلك وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي، وذلك من خلال برامج وخطط التنمية الزراعية التي تبرز أهميتها في:

1. أن الزراعة مصدر أساس لتوفير المواد الغذائية لسكان العراق، وبما أن الزيادة السكانية هي في ازدياد مستمر، فإن الحاجة إلى تنمية النشاط الزراعي باتت أمراً ضرورياً وملحاً، وبالتالي فإن الزراعة تعتبر قطاعاً هاماً يعتمد عليه في تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العراق والعالم اجمع³.

2. تعتبر الزراعة مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الصناعية والخدمية، إذ أن القطاع الزراعي أهمية كبيرة في توفير الموارد النقدية من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تتسم بالقدرة التصديرية، لذا فإن إيرادات العراق، وبالتالي ادخاراته تعتمد على الدخل الذي يتولد في الاقتصاد العراقي والذي تسهم الزراعة بالجزء الأكبر منه.

3. تعتبر الزراعة مصدر لتوفير المواد الأولية لبعض الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي مثل: صناعة السكر أو النسيج أو الصناعات الغذائية الزراعية، وبعض الموارد التي تستخدم مباشرة في بعض الصناعات تنتج مواد عرضية تستخدم في صناعات أخرى، كما هو الحال في

¹ الشمري، مصدر سابق، ص 207-208.

² برنامج الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، الأنترنت: www.wfp.org/arabic/2m=2009.

³ سهاد عبد الكريم، مصدر سابق، ص 645.

استخدام الناتج العرض لصناعة السكر من البنجر يستخدم في صناعة الورق، لهذا يجب تبني خطط تنموية زراعية طموحة ضمن خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، وذلك لتحقيق عدة أهداف ومن أهمها الوصول لأكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي¹.

الاستنتاجات:

من خلال دراسة وتحليل واقع الأمن الغذائي العراقي خرج الباحث بعدد من الاستنتاجات واهم تلك الاستنتاجات:

- 1- العراق يعاني من تدني امنه الغذائي بشكل خطير يستدعي وقفه جاده لكل وطني وشريف للنهوض به وإلا فإن الكارثة لا يسلم منها أحد سواء الأجيال الحاضرة أو المستقبلية.
- 2- إن واقع الأمن الغذائي بدأ بالتردي في بداية السبعينات، وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الاستراتيجية والرئيسية عالية جداً، ولكن حصل انهيار فيها في عقد الثمانينات، بحيث تراجع الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب إلى 31%، ثم شهد ارتفاعا في عقدي التسعينات ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي عشر، إذ بلغ من هذه المجموعة 53% و56% على التوالي، ولكن هذا المستوى ما زال غير مطمأن، بسبب سعة الفجوة الكمية من السلع الغذائية.
- 3- من دراسة واقع الأمن الغذائي يتضح أن تدني مستواه لا يرجع إلى قلة الإمكانيات الزراعية بل أنها متوفرة بشكل جيد يكفي لتحقيق أمن غذائي وطني، وحتى يمكن المساهمة في حل جزء من مشكلة الأمن الغذائي العالمي.
- 4- تواضع الجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي وظهر ذلك بشكل جلي من خلال تدني التخصيصات المالية ضمن الموازنات العامة للعراق.
- 5- من مشاكل تدني الأمن العراقي أي عدم تحقيق الأمن الغذائي العراقي، بسبب زيادة أعداد السكان، وبالتالي يؤدي إلى حدوث خلل أو نقص في أمن الغذائي.
- 6- ليس هناك إرادة سياسية واعية وجادة للتنمية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العراقي.

¹ المصدر السابق، ص 645-646.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. إسماعيل، محمد خليل، الغذائية والأمن الغذائي في الوطن العربي، بغداد، مطبعة العاني، 1989.
2. الحديثي، طه حمادي، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، نينوى، 1985.
3. الخفاف، عبد علي، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1986.
4. عبد الوهاب، عبد المنعم، الجغرافيا السياسية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989.

رسائل الماجستير والأطاريح:

5. أبو عيانه، فتحي محمود، دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة، بيروت، 1978.
6. الخفاجي، زينب ناجي جبر، أنماط التركيب السكاني في العراق وأثرها على قوة الدولة، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2014.
7. الزبيدي، عدنان كاظم، قضاء الصويرة، دراسة جغرافية السكان، بغداد: جامعة البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1988.
8. الشمري، رضا عبد الجبار، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، جامعة القادسية، 2010.
9. عبد الرضا، سهاد كريم، السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، جامعة واسط، 2016.
10. عبد الوهاب، فارس، استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في العراق، رسالة ماجستير، سنة 2014.
11. الطائي، لطيف هاشم كزار، خصائص السكان في محافظة واسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، 1989.

ثالثا: الدوريات والمجلات:

12. برنامج الأغذية العالمي التابع لمنطقة الأغذية والزراعة العالمية، على الرابط التالي: www.org/arabic/2m=2009
13. جريدة الصباح، العدد 1590، 2009.
14. كلاين وليام، الاحترار الحراري، المجلة 45، العدد 1، 2008.
15. السعدي، عباس فاضل، وفيات الرضع والحصار الاقتصادي في العراق، النشرة السكانية، العدد 44، 1996.

16. السعد، هدى داود نجم، مؤشرات التركيب العمري- النوعي، مجلة الآداب، البصرة، العدد 61، البصرة، 2012.
17. الشمري، رضا عبد الجبار، تغير المناخ العالمي بين الدول المستفيدة والمتضررة منه، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد 1-2.
18. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، 2011.
19. المؤتمر العلمي الأول لقسم الجغرافيا في فاكتلي للعلوم الإنسانية، سكول الآداب، مجلة جامعة دهوك، مجلد 17، العدد 2، 2014.
20. الهيتي، صبري فارس، دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في زمن الحرب، مجلة الجمعية العراقية، العدد 21، مطبعة العاني، 1985.